Tikrit University Journal of Law
Special Issue on the Fourth International Scientific Conference
(Prospects for Renewal and Innovation)
College of Law, Knowledge University
(30 April- 1 June -2025 A.D - Muharram 1447A.H)

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

The role of the Russian-Ukrainian war in exacerbating the European Union's energy crisis

Dr. Ahmed Abdullah Ibrahim
Department of Law , College of law, Knowledge University ,Erbil, Iraq
Dr. Shawan Omar Khalil
Department of Law , College of law, Knowledge University ,Erbil, Iraq

Article info.

Article history:
- Received 30 April 2025
- Accepted 27 June 2025
-Available online 20 July 2025

Keywords:

- Cases of disclosure
- Banking secrecy
- Disclosure crime
- Bank
- Banking operations

Abstract: It is not surprising that Russia seeks to regain the position it lost following the collapse of the Soviet Union in late 1990 and early 1991, which represented a resounding end to the Soviet empire and its geopolitical ambitions, given that it considers itself the legitimate heir to the Soviet Union. It has returned through a strategy of self-building to be an internal starting point for moving towards the regional and then international framework. Within the framework of the geopolitical orientation on how to restore regional and international status, there was no deep intellectual separation regarding the importance of the regions that were under its control, or in its previous strategic perspective compared to the current perspective of the Russian Federation.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

مجلة جامعة تكريت للحقـوق
العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع (أفاق التجديد والابتكار)
لكلية القانون - جامعة نولج
(٣٠ نيسان - ١ حزيران-٢٠٢٥م-محرم ١٤٤٧)

(دور الحرب الروسية الأوكرانية في تفاقم أزمة الطاقة في الاتحاد الأوروبي

د. أحمد عبدالله ابراهيم

قسم القانون, كلية القانون, جامعة نولج ,أربيل, العراق

د.شوان عمر خليل

قسم القانون, كلية القانون, جامعة نولج ,أربيل, العراق

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٣٠/ نيسان/ ٢٠٢٥
- القبول : ٢٧ / حزيران/ ٢٠٢٥
- النشر المباشر: ٢٠/ تموز/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :

-حالات اباحة

- السرية المصرفية

- جريمة الافشاء

- البنك

- أعمال المصارف

الخلاصة: ليس من الغريب أن تسعى روسيا إلى استعادة مكانتها التي فقدتها إثر انهيار الاتحاد السوفييتي في أواخر عام ١٩٩٠، وأوائل عام ١٩٩١، والذي مثل نهاية مدوية للإمبراطورية السوفييتية وطموحها الجيوبوليتيكي، على اعتبار أنها تعد نفسها الوريثة الشرعية للاتحاد السوفييتي، حيث عادت عبر استراتيجية بناء الذات لتكون منطلقاً داخلياً للتوجه نحو الإطار الإقليمي ومن ثم الدولي، وفي إطار التوجه الجيوسياسي حول كيفية استعادة المكانة الإقليمية والدولية، لم يكن هناك انفصال فكري عميق حول أهمية المناطق التي كانت تحت سيطرتها، أو في منظورها الاستراتيجي السابق مقارنةً بالمنظور الحالي لروسيا الاتحادية

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : **إشكالية البحث وتساؤلاته**

تحاول القوى الكبرى اكتساب مكانة اقتصادية عالمية مؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال محاولة بسط النفوذ على الدول التي تمتلك موارد طاقوية كبيرة، وفي ظل سعي روسيا للعودة بقوة كفاعل رئيسي على الساحة الدولية

أهمية البحث

إن هذا الموضوع يُعد من أهم الموضوعات الحساسة والهامة على الساحة الدولية والعالمية، نظراً لانعكاساته العسكرية والسياسية على المنطقة بشكلٍ عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكلٍ خاص، وهو موضوع الساعة،

لقد اعتمدت في دراستي هذه، على المناهج التالية:

المنهج التاريخي: يساعد هذا المنهج على رصد مختلف المحطات التاريخية في الأمن الطاقوي الروسي والأوروبي واستراتيجيات التنويع، ومختلف الظروف التي مرت بها دول الاتحاد الأوروبي من أجل ضمان امداداتها الطاقوية.

المنهج المقارن: تم اعتماد هذا المنهج للمقارنة بين توجهات وسلوكيات دول الاتحاد الأوروبي وروسيا في مجالها الداخلي والخارجي لتحديد خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي، وكذلك أهم المتغيرات التي عرفها الإنتاج الطاقوي والإمكانات التي يمتلكها كل من الطرفين في مجال المحروقات والاستراتيجيات البديلة.

المبحث الاول: الأمن الطاقوي دراسة مفاهيمية ونظرية

تصاعدت التنافسات الرسمية وغير الرسمية داخل النظام الإقليمي حول أمن الامدادات من الغاز الروسي نحو عموم الدول الأوروبية التابعة لها طاقوياً، واحتل أمن الغاز مركز النقاشات داخل أجندة الاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل استمرار تداعيات الأزمة الأوكرانية منذ سنة ٢٠٠٦ على العلاقات الطاقوية الأوروبية الروسية، **ماهية الأمن (أبعاده ومستوياته) ومفهوم الأمن الطاقوي والأزمة**

في حين يعتبر موضوع الأمن مركزاً للدراسات الكلاسيكية والمعاصرة في العلاقات الدولية، إلا أنه شهد كثيراً من الاختلافات فيما يخص مفهومه والذي يشمل قطاعات: اقتصادية، سياسية، اجتماعية وبيئية، وسنوضح ذلك في الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الأمن

لم يحظ مفهوم الأمن إلا بقدر ضئيل من الاهتمام العلمي، مقارنةً بمفاهيم أخرى، كالعدالة والسلام والمساواة والحرية، على الرغم من أن هذه المسميات لا تقل غموضاً والتباساً عن مفهوم الأمن، اذ يعتبر هذا الأخير هو "خروج" عن المصطلحات التي أصبحت مترادفة منذ فترة طويلة: المصلحة، والسلطة، والصراع. [١]

أولاً: الأمن لغةً: الأمن في المصطلحات العربية، وبالشكل الذي يقصد به القرآن الكريم: عكس "الخوف" أي "الرعب"، وهو الثقة في عدم توقع أي شيء سيئ في الحاضر والمستقبل ونقيضه: الخوف، والخوف هو فقدان الثقة[٢]، فأمن، يأمن، أمناً، أمان، اطمئن ولم يخف فهو آمن.[3]

---

[٢] عمارة، محمد. **الإسلام والأمن الاجتماعي**. دار الشروق للنشر والتوزيع. مصر: القاهرة. ١٩٩٨، ص: ٥
[3] فرحات، يوسف، **معجم الطلاب**. دار الكتب العلمية. لبنان: بيروت. ٢٠٠١، ص: ٢٢

اشتق مصطلح الأمن في أصوله اللاتينية من مصطلح: **Securita**، والتي تعني غياب السلامة والأمن على عكس ما جرى تداوله فيما بعد، كما أن كلمة آمن تعني الحرية من القلق والاضطراب، وهذا المعنى القديم مشتق من الأصل ذاته ومتداخل في معناه مع الإنجليزي "**sure**" والفرنسي "**sure**"، إلا أن الاستخدام الفرنسي لا يدمج الأمن" **sécurité**" كإحساس بعدم الخوف ""كحالة اللاخوف، وقد أشار <<فافردي فوجلاس >> بقوله: الأمن هو شيء لا يُشبه الإدراك والذمة والثقة، لكن يظهر لي بأنه يشابه مفهوم الثقة[١]، ويمكن أن يقال أن الأمن هو ثقة يقينية أو مضمونة أو هو الثقة التي نعتقد أنها كذلك.[٢]

الأمن اصطلاحاً: تعرف الموسوعة السياسية الأمن القومي على أنه: ما تفعله الدول لضمان سلامتها من التهديدات الخارجية والداخلية، والتي تجعلها تخضع للسيطرة الأجنبية، من خلال الضغط الخارجي أو الانهيار الداخلي[٣]، أما دائرة المعارف البريطانية فتعرف الأمن بأنه: الحفاظ على الدولة من محاولات قوى أجنبية للسيطرة عليها.[٤]

أما روبرت ماكنمارا، فقد عرف مفهوم الأمن الوطني في كتابه "جوهر الأمن"، من خلال التأكيد على البعد التنموي، إذ يرى أن لا وجود للأمن دون التنمية، فالدول التي يعاني نموها من خلل أو مجموعة اختلالات، تبقى غير آمنة، فكلما زادت التنمية زاد الأمن، ويقول: إن الأمن ليس الأدوات العسكرية وإن كان يشملها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان جزءاً منها، إن الأمن هو التنمية.[٥]

---

[٢] قسوم، سليم. **االاتجاهات االجديدة في االدراسات االأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في االعلاقات الدولية**. ط: ١. مركز الامارات للدراسات واالبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي. ٢٠١٨، ص: ١٨

[٣] الكيالي، عبد الوهاب. وآخرون. **موسوعة االسياسة**. ط: ٣. ج: ١. االمؤسسة العربية للدراسات واالنشر. لبنان، .١٩٩٠، ص: ٣٣

[٤] عشقي، أنور ماجد. **الاستراتيجية االأمنية االعربية لمواجهة االعولمة: االتخطيط االأمني لمواجهة عصر العولمة**. مركز االدراسات واالبحوث. السعودية: الرياض.٢٠٠٦، ص: ٧٧

[٥] االحربي، سليمان عبد الله. **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغة تهديداته: دراسة نظرية االمفاهيم واالأطر**. االمجلة االعربية للعلوم االسياسية. عدد: ١٩ لعام ٢٠٠٨. ص: ١٧

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الطاقوي

يعود التفكير الأكاديمي حول أمن الطاقة إلى الستينيات، وبرز أمن الطاقة كمفهوم ذي بعد سياسي في بداية القرن العشرين، وتعلق بإمدادات النفط للجيوش التي نشأت في سياق أزمات النفط في السبعينيات، وفي وقت متأخر من الثمانينيات والتسعينيات، شهدت قضية أمن الطاقة اهتمامًا أكبر في العقود السابقة بسبب تقلبات أسعار النفط وخطر الحظر السياسي، لكنها فقدت بعض اهتمام الأكاديميين بعد استقرار أسعار النفط وتراجع هذا الخطر. ولكن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عادت مسألة أمن الطاقة للظهور مجددًا بفعل الطلب المتزايد في آسيا والاضطرابات في إمدادات الغاز في أوروبا، فضلاً عن الضغط المتزايد لإزالة الكربون من أنظمة الطاقة.

أولاً: تعريف الأمن الطاقوي

تواجه محاولة ايجاد مفهوم شامل ومتفق عليه لأمن الطاقة عدداً من الإشكاليات بين الدول المصدرة من جهة، والدول المستوردة من جهة أخرى، وعموماً يمكن إجمال إشكاليات تعريف مفهوم "الأمن الطاقوي" في ثلاث إشكاليات رئيسية:[1]

١. لا يوجد اتفاق على تعريف محدد لمفهوم أمن الطاقة، في ضوء تبني كل دولة، سواء كانت منتجة أو مستهلكة، تعريفات خاصة بها، لذلك قد يقبل بلد ما تعريفات مختلفة للمفهوم من فترة إلى أخرى، وما يتعلق بذلك من سياسات خاصة متعلقة بإدراك مفهومها لأمن الطاقة، ونظرًا لتعقيد الاتفاق

[1] خولة بوناب،.**تأثير االبعد الطاقوي االأوروبي للسياسة االخارجية الروسية تجاه االاتحاد الأوروبي**. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة محمد بوضياف _باتنة_٢٠١٦، ص: ٨٩

على تعريف موحد، يتعقد التنسيق بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة لضمان أمن الطاقة على المستويين الوطني والعالمي.

٢. في حين أن قضية الطاقة هي قضية اقتصادية بشكل أساسي، إلا أن هناك العديد من جوانب المفهوم التي لا تقل أهمية عن الجانب الاقتصادي، والتي يتم تقديمها في أبعاد السياسة والبيئة والأمن، وما إلى ذلك، مما يزيد من تعقيد قضية أمن الطاقة بالنظر إلى التداخل والتشابك بين هذه الجوانب.

٣. بالرغم من أن مصادر الطاقة، لاسيما (النفط والغاز)، هي سلع اقتصادية تخضع لقانون السوق، (العرض والطلب)، إلا أنها أصبحت تخضع لاعتبارات أخرى بعيدة عن السوق، أهمها الاعتبارات السياسية والمصلحية.

بناءً على ذلك، يمكننا فرز المفاهيم المتنوعة لأمن الطاقة وفقاً لمجموعات مفاهيمية مختلفة، وهي كالتالي:

حزمة المصطلحات وفقًا لمجال الاهتمام الوطني: هنا، يتم تفسير مصطلح أمن الطاقة من قبل مجموعات مختلفة من البلدان وفقًا لمجال اهتمامهم، حيث تهتم البلدان المستوردة للطاقة بإمدادات طاقة آمنة وطويلة الأجل، وبأسعار منخفضة[١]، أما بالنسبة للدول المصدرة، فيعني أمن الطاقة بالنسبة لها، حرصها على استمرارية إمدادات الطاقة بأسعار عالية، وزيادة كفاءة قطاع النفط والغاز في اقتصادها من أجل تحقيق الإمكانات المالية والاقتصادية لبناء اقتصاد حديث[٢]، ويجادل ترومبيتا ودايرر، بأن أمن الطاقة يعني استمرار الوصول إلى أشكال متنوعة من الطاقة بكميات كافية، وتكلفة مقبولة، وهذا المفهوم مشابه لفهم وكالة الطاقة الدولية لأمن الطاقة على المدى الطويل ، أي استمرار توافر مصادر الطاقة بسعر مناسب، وكذلك الحاجة إلى توفر نظام للطاقة للاستجابة بسرعة للتغيرات المفاجئة في ميزان العرض والطلب، وبالتالي فإن أمن الطاقة ينطوي على ثلاثة مكونات، تصب في مصالح البلدان المختلفة،

المبحث الثاني: الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الطاقوي الأوروبي

إن ارتباط أوكرانيا بالشرق والغرب، أو بروسيا والغرب، ليس موضوعاً جديداً، فمنذ قرون والعلاقات الروسية الأوكرانية تتميز بحالات كبيرة من التوتر والتعقيد، فبعد انفصال أوكرانيا عن الاتحاد السوفييتي، تسارعت كل من روسيا والغرب للتوجه نحو أوكرانيا، نظراً للأهمية الجيوبوليتيكية التي تتمتع بها أوكرانيا، باعتبارها منطقة عازلة بين الشرق والغرب، إضافةً لمساحاتها الشاسعة وتنوع مواردها الطبيعية وغناها بها، وبناءً على ذلك، تطرقنا في هذا الفصل، وفي المبحث الأول منه، إلى الحديث عن الأزمة الأوكرانية في عام ٢٠٠٦، وأزمة عام ٢٠٠٩، وأزمة ضم شبه جزيرة القرم في العام ٢٠١٤، وذلك من أجل فهم وتحليل الأزمة السياسية في أوكرانيا،

أوكرانيا والأزمات الجيواستراتيجية على الغاز الطبيعي

أصبحت أوكرانيا محط اهتمام وتدخلات دولية كبيرة، وذلك نظراً لتشابك مصالح الأطراف الدولية فيها، والتي أدت إلى صعوبة الحل السياسي فيها، وجعلها من بين أعقد الأزمات الدولية، وبناءً على ذلك خصصنا هذا المبحث لدراسة الأزمات الأوكرانية في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، وكذلك أزمة ضم شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤، ودراسة الأحداث التي وقعت بعد إعلان الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش، بتعليق انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الأزمة الروسية الأوكرانية عام ٢٠٠٦

منذ تفكك الاتحاد السوفييتي، تمر العلاقات بين روسيا وأوكرانيا بأزمة تلو أزمة، وفي كل من هذه الأزمات توجد علامة للغرب فيها، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتذكر روسيا دائماً بأن أوكرانيا ليست مجرد دولة مجاورة لها، فهي تعتبرها حيّزاً تاريخياً وثقافياً كبيراً في مجالاتها المتعددة، وتمنح اهتماً كبيراً لصلات الدم والعلاقات الأسرية بين الروسيين والأوكرانيين. [١]

قبيل تأسيس أوكرانيا من قبل البلاشفة، ومنذ سقوط الاتحاد السوفييتي، لم تتوانى روسيا عن مساعدة لرابطة الدول المستقلة ومن ضمنها أوكرانيا، وبلغ إجمالي الدعم المقدم من قبل روسيا لأوكرانية، منذ سنة ١٩٩١ حتى ٢٠١٣، ما يقارب ٢٥٠ مليار دولار، حيث تكفلت روسيا بإيفاء جميع الديون السوفياتية وفعلت ذلك، مقابل تنازل الدول التي استقلت حديثاً، عن حصتها من الأصول الأجنبية السوفياتية، ووقعت عدة اتفاقات ثنائية في هذا الصدد مع أوكرانيا في كانون الأول في العام ١٩٩٤. وتم الانتهاء من عملية سداد الديون في العام ٢٠١٧. [٢]

بالرغم من ذلك فإن جذور الأزمة قد نمت بعد اندلاع الثورة البرتقالية في أوكرانيا في ٢٠٠٤، وهو ما اعتبرته روسيا أن الغرب يسعى من خلال نخب موالية له، ومعادية لروسيا إلى تغيير النظم التابعة لروسيا في منطقة البلقان وشرق أوروبا، وهو ما جعل روسيا تعارض بشدة هذه المواقف الغربية، إلا أن قرار الرئيس الأوكراني آنذاك "يانوكوفيتش" الذي يدعم علاقاته مع روسيا ويرفض اتفاقية التجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، هو الذي زاد الوضع سوءاً وتأزماً في أوكرانيا، وازدادت حدة التعقيدات بين روسيا والغرب

---

[١] عصام عبد الشافي. **الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي.** مركز الجزيرة للدراسات. ٢٠٢٢، ص: ٢. متاح على الرابط الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar&

[٢] عصام عبد الشافي، المرجع السابق، ص ٥

بتطلع أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو، وهو ما أدى في النهاية إلى حشد القوات العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا، و بالرغم من محاولة احتواء الأزمة قبل تفاقمها والوصول إلى مواجهة مسلحة ظهرت اتفاقية مينسك في أيلول ٢٠١٤ و مينسك الثاني ٢٠١٥، إلا أن هاتين الاتفاقيتين قد فشلتا في وقف اطلاق النار حيث وصل طرفي الأزمة إلى مواجهة عسكرية مسلحة، وقامت روسيا بعملية غزو شامل لأوكرانيا في ٢٠٢٢، ومن الضربة الأولى استطاعت روسيا القضاء على القوات الجوية الأوكرانية.[١]

المطلب الثاني: الأزمة الروسية الأوكرانية عام ٢٠٠٩

شهدت أوكرانيا في العام ٢٠٠٩م، أزمة اقتصادية عنيفة جداً، نتجت عن اشتداد الأزمة المالية العالمية، وأدت تلك الأزمة إلى ارتفاع حاد في نسبة البطالة بين السكان، وارتفع العجز في الميزانية لدرجة لم تكن بالحسبان، وسجلت حينذاك مراكز البحث أعلى درجات للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وقد رافق ذلك كله انخفاض حاد في نسبة الاستثمارات الأجنبية التي غادرت الأسواق الأوكرانية، بعد تعرضها لخسائر فادحة، وعلى إثر ذلك لجأت أوكرانيا إلى الخارج لحل أزمتها المعقدة، ولاسيما الاتحاد الأوروبي، الذي وعد بتقديم مساعدات عاجلة لكييف، عن طريق صندوق النقد الدولي، وفي الوقت نفسه سعت موسكو لإعادة أوكرانيا إلى جانبها، فقدمت لكييف عرض بتقديم قرض يقدر ب ١٥٠ مليار دولار، وهنا كان على القيادة السياسية في أوكرانيا، إما أن تقبل بالعرض الروسي الذي ترفضه المعارضة بشدة، أو تقبل بما وعدت به المجموعة الأوروبية، والذي وجدته الحكومة الأوكرانية لا يلبي طبيعة الاقتصاد الأوكراني.[٢]

---

[١] كميلة دبيبي. **الأزمة الروسية الأوكرانية من معطيات االجيوبوليتيك**. المركز الديمقراطي العربي. ٢٠٢٢، ص: ٤٧
[٢] منار الحمايدة، مرجع سابق، ص ٥١

وفي ٢ تشرين الثاني عام ٢٠٠٧م، هددت شركة غاز بروم الروسية بتخفيض كمية الغاز الطبيعية المخصصة لأوكرانيا، إن لم تقم تلك الأخيرة بتسديد ديونها قبل نهاية تشرين الأول، وبالفعل قامت الشركة بتطبيق تهديدها، ورداً على ذلك قامت الحكومة الأوكرانية بغلق كل الأنابيب الموجهة نحو الدول الأوروبية والعابرة لأراضيها، الأمر الذي أدى إلى لجوء الأطراف إلى المفاوضات، وبتاريخ ١٩ كانون الثاني عام ٢٠٠٩، تم توقيع اتفاق روسي أوكراني أفضى إلى إعادة تدفق الغاز الطبيعي لأوروبا.[١]

المبحث الثالث: أهم الاستراتيجيات الأوروبية لتنويع إمدادات الطاقة وكسر النفوذ الروسي

لا شك أن الحرب الروسية_ الأوكرانية، خلّفت عدم ثقة أوروبا بروسيا، التي تتكل عليها السوق الأوروبية في تلبية احتياجاتها من الغاز بقدر كبير، الأمر الذي وجه الحكومات الأوروبية لأن تعيد النظر في سياساتها المرتكزة على الاعتماد بدرجة رئيسة على روسيا في الطاقة، وعلى هذا الأساس تركزت الجهود الأوروبية، نحو تعزيز أمن الإمدادات من الغاز الطبيعي، لتخفيف التبعية الأوروبية الطاقية لروسيا، وتنويع مصادر الحصول على الطاقة، وقد تجلى ذلك بمجموعة من الإجراءات الداخلية والخارجية لأمن الطاقة الأوروبي، والتي وضعت أهدافها الوثيقة الصادرة عن مفوضية الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٤، والتي جاءت بعنوان: "الاستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة العام ٢٠١٤.

[١] أسماء حداد، **روسيا والتداعيات الجيوسياسية لأزمة القرم في ظل التنافس الدولي على أوراسيا**، مجلة المركز الجامعي أحمد بن يحيى، تيسمسيلت، الجزائر، مج ٩، عدد ٤، ٢٠١٨، ص ١٣٤_ ١٣٥

المطلب الأول: السياسات الداخلية الطاقوية الأوروبية

تمثلت المساعي الأوروبية الداخلية في عدة محاور أساسية، نوردها على الشكل الآتي:

أولاً: توفير الإطار القانوني والمؤسسي لأمن إمدادات الغاز الطبيعي الأوروبي: وذلك بدءاً من المنطلقات القانونية، لما يُعرف ب"حزم الطاقة الثلاث" من الناحية التاريخية، والتي اعتمدت في أول حزمة أواخر عام ١٩٩٠ ، على السماح بافتتاح سوق للكهرباء والغاز، لتكون مقدمة تدريجية للتنافس حول السوق الحر بين الدول الأوروبية، وذلك عبر عدة توجيهات فرعية تضمنتها الحزمة القانونية الأولى الخاصة بسوق داخلية للطاقة الكهربائية الأوروبية، وتعزيز أمنها في هذا النوع من الطاقة، كما سمحت بالوصول إلى الشبكة الأوروبية للكهرباء – طور البناء في تلك المدة– دون تفريق بين الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بالإضافة إلى توجيه الغاز "ES/٩٢/٩٦ ، الذي يركز أساساً على البناء التمهيدي لسوق أوروبية موحدة للغاز الطبيعي المسال، والتأسيس للقدرات الأولية للبنى التحتية الاستراتيجية الأوروبية الموحدة في مجال النقل والتخزين والوصول إلى الشبكة، دون تمييز بين الدول الأعضاء، ويتم ذلك عادةً عبر عمليات منظمة للتفاوض بينهم.[١]

ثانياً: تم تطوير الجهود الأوروبية مروراً بالحزمة التشريعية الثانية للطاقة، والتي ركزت على التأسيس المفاهيمي لحرية الوصول لشبكة الطاقة الأوروبية، ومفهوم تفكيك الآليات القانونية الوطنية، التي تعيق عملية التواصل بين شبكات الطاقة الوطنية للدول الأعضاء، وذلك عبر التوجيه القانوني عام ٢٠٠٣، وخاصةً فيما يتعلق

بالوصل إلى مرافق التخزين الوطنية التي تم الإشارة إليها في التوجيه القانوني عام ٢٠٠٥، رقم ES/١٧٧٥.[١]

ثالثاً: استُكملت المساعي الأوروبية بالحزمة التشريعية الثالثة للطاقة، إذ أسست نظام تفكيك عملياتي أكثر وضوحاً وموجهاً للسلطات الوطنية في الدول الأعضاء، وصولاً لتعزيز التضامن الإقليمي في حالات الطوارئ، وتتضح تفصيلاتها في التوجيهين القانونيين لعام ٢٠٠٩ رقم ES/٧٢/٧٣، وقد تم فيها تعزيز حقوق المستهلكين بشكل واضح فيما يتعلق بالتبديل بين الموردين، وتحديد مفهوم العملاء الذين يعانون فقر الطاقة، والحيلولة دون انقطاع الطاقة عنهم، ووضع مفهوم التفكيك موضع التطبيق، وذلك عبر اختيار دول الأعضاء بين ثلاث خيارات لتفكيك السيطرة الوطنية للشبكة التحتية الاستراتيجية للطاقة، من خلال التفكيك الكامل لملكية الدول الأعضاء لشركات الطاقة وشبكات النقل، أو التفكيك عبر آلية نظام المشغل المستقل، والذي تحتفظ فيه شركات الطاقة الوطنية بملكيتها لشركات الطاقة، مع التزامها بضوابط متعلقة بإقامة هيئة إشراف تتألف من ممثلي الشركات الوطنية، ويشير التوجيه القانوني رقم ES/٧٣ إلى الأحكام المتعلقة بخيارات التفكيك، والتي تنطبق على سوق الغاز، وما يتعلق به من وحدات غير أساسية ممثلة في نظم النقل المادية، وكيفيات التوزيع وتخزين الغاز الطبيعي المسال، وقد ترسخت هذه الأطر القانونية جميعها في التوجيه القانوني عام ٢٠٠٩ المرقم ES/٧١٣، وكان هذا التوجيه، الإطار القانوني المؤسسي للتنسيق بين السلطات الوطنية في مجال الطاقة، تحت مسمى (وكالة التعاون بين الجهات التنظيمية للطاقة)،

والتي تركزت مهمتها في تنسيق ورصد وتنظيم سوق الطاقة الداخلية، فضلاً عن مهام أخرى تمثلت في تعزيز الشفافية والنزاهة لسوق الطاقة الداخلية الأوروبية.[١]

المطلب الثاني: السياسات الخارجية الطاقوية الأوروبية

استكملت الاستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة إجراءات منهجية على المستوى الخارجي لتعزيز أمن امدادات الطاقة خاصةً في مجال الغاز الطبيعي، والتي يمكن توصيفها عبر عمليتين رئيسيتين هما: تنويع مورّدي الطاقة، والوصول المباشر لمصادر الطاقة في مناطق استراتيجية كمنطقة شرق المتوسط والشرق الأوسط وبحر قزوين، وبالنظر إلى الحرب الروسية_ الأوكرانية الحالية، يسعى الاتحاد الأوروبي لتنويع الإمدادات من خلال دعم مشاريع بديلة للغاز الروسي، مثل مشروع الممر الجنوبي عبر البحر الأدرياتيكي (TAP)، الذي يشمل أذربيجان وجورجيا، مروراً بتركيا وألبانيا، وصولاً إلى جنوب إيطاليا، بقدرة ضخ ١٠ مليار متر مكعب من الغاز، لترتفع إلى ٢٠ مليار متر مكعب بعد التحديث، ومشروع خط أنابيب الغاز غربي الأناضول (TANAP) الذي من المتوقع أن تصل قدرة نقل الغاز الطبيعي من خلاله إلى ٣١ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٦، ومشروع أنابيب جنوب القوقاز(BTE) حيث يعبر مساريّ باكو (عاصمة أذربيجان)_ تبليسي (عاصمة جورجيا)_ أرزيرم (موجودة في تركيا)، ومسار خط أنابيب من بحر قزوين بين تركمانستان وأذربيجان، الذي سيوفر مورداً إضافياً لمصادر الغاز الطبيعي[٢]، وها ما سنتناوله بالتفصيل لاحقاً، إذ تسهم مشاريع التنويع الطاقوي، في زيادة مستويات أمن الامدادات الأوروبية، لاسيما لدول مثل: كرواتيا وألبانيا، وصولاً إلى اليونان وإيطاليا، مما يقلل من تأثيرات أزمات الغاز الروسية مع جيرانها من الدول

---

[٢] Marie Clair Aoun , p 06. cit

الأوروبية، كما يُكسب الاتحاد الأوروبي أداة ضغط اقتصادية للتأثير في اتجاهات السلوك السياسي والاقتصادي الأوروبي تجاه قضايا سياسية على المدى القصير والطويل.[١]

وقد تزامنت الحرب الروسية_ الأوكرانية، وتأثيراتها الاقتصادية على أمن الطاقة الأوروبي، مع تصاعد الأهمية الاقتصادية لكل من النفط والغاز الصخريين للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقدره وكالة الطاقة الأمريكية بما يقارب ٣٧٥مليار برميل، وتبلغ حصة روسيا منها ٧٥ مليار برميل، والولايات المتحدة الأمريكية ٥٨ مليار برميل، والصين ٣٢ مليار برميل، أما مجموع احتياطي العالم من الغاز الصخري فيقدر ب ٢٠٦ ترليون متر مكعب، وتعود الحصة الأكبر منه إلى الصين ٣٢ ترليون متر مكعب، تليها الأرجنتين ٢٣ ترليون متر مكعب، ثم الجزائر، ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة على مستوى العالم في إنتاج الغاز الصخري، في المستوى الرابع بحصة ١٩ ترليون متر مكعب، أما روسيا فهي الثامنة عالمياً[٢]، وفي ظل هذه الظروف، يُشكّل الغاز الصخري الأمريكي على المدى المتوسط، بديلاً للغاز الطبيعي الروسي، وذلك بالنظر إلى المستويات المتصاعدة لثورة الغاز الصخري الأمريكي، وتوفيرها للغاز الطبيعي كاحتياطي استراتيجي لأغراض سياسية، ويمكن رصد مؤشرات ذلك من خلال، إمكانية الاتحاد الأوروبي التخلي بصفة تدريجية عن الغاز الطبيعي الروسي على مستوى الدول الأقل تبعيّة ضمن الدائرة الثالثة من دول الاتحاد الأوروبي.[٣]

---

[١] سيرغي فيدوموتسي، **"روسيا تملك أكبر إحتياطي من النفط الصخري في العالم"**، جريدة روسيا ما وراء العناوين، ٢٠١٤/٠٨/٠٨ ، متوفر في Http://www.arab.rbth.comeconomics2013061923599.html :

الخاتمة

منذ اندلا ع الحرب الروسية الأوكرانية، تشهد القارة الأوروبية ارتفاعاً متزايداً في أسعار الغاز المستورد من روسيا، وكرد فعل على العقوبات الأوروبية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على روسيا جراء الحرب على أوكرانيا، قامت روسيا وبشكل تدريجي بتخفيض تصدير الغاز إلى أوروبا، وأوقفت تدفق الغاز الروسي إلى ألمانيا عبر خط نورد ستريم ١ و ٢ لكي تقوم بابتزاز ألمانيا بشكل متعمد كما جاء على لسان مستشارها "اولاف شولتس"، بينما تقول روسيا أن إغلاق الخط هو لغرض الصيانة فقط دون وجود دوافع سياسية، ومما يزيد الضغط على أوروبا أن ألمانيا وبعض الدول الأوروبية عبرت عن عجزها عن تخزين كميات الغاز المطلوب الذي يخفف التبعية الأوروبية للغاز الروسي، الأمر الذي يُنبئ بأزمة اقتصادية كبيرة قد تضرب أوروبا، وتتهم دول الاتحاد الأوروبي روسيا بابتزازها بورقة الغاز للضغط على اوروبا لغرض تخفيف الحصار المفروض على موسكو جرّاء العقوبات الأوروبية، بينما كان الرد الروسي، أن الغاز هو منتج روسي، ولروسيا الحق في تحديد قواعد التصدير، وقد أدى تخفيض روسيا ضخ الغاز إلى أوروبا جعل دول الاتحاد الأوروبي تحترق فعليا بأسعار الغاز، حيث أصبحت هناك أزمة حقيقية بفواتير الطاقة المرتفعة التي أصبحت تعاني منها الدول الأوروبية جراء تخفيض الغاز المصدر اليها، وقد شكلت الحرب الروسية الأوكرانية أزمة حقيقية للاتحاد الأوروبي، لاسيما في مجال الطاقة.

النتائج

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

١. استخدمت الإدارة الروسية متغير الطاقة كأداة تأثيرية في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، ولكن صانع القرار الروسي اعتمد في ذلك المسعى الاستراتيجي على أمن إمدادات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي. يعكس هذا القرار العقلانية التي يتمتع بها القرار الروسي، حيث تعد التجارة النفطية الروسية حساسة للغاية وتمثل مصدر دخل رئيسي للاقتصاد الروسي. ومن أجل المحافظة على المبدأ التقليدي المستقر في السياسة الخارجية الروسية والمتمثل في عدم تسييس التعاملات النفطية مع الدول الأوروبية خارج دائرة المنطقة السوفيتية السابقة، يستمر القرار الروسي في الاعتماد على الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي كمؤسسات ودول شريكة. ويتمثل هذا الاعتماد في توفير إمدادات مضمونة ومستدامة من الغاز الطبيعي، الذي يشكل مصدراً رئيسياً للطاقة في الاتحاد الأوروبي.

٢. ويعكس هذا القرار العقلانية والحكمة التي يتمتع بها القرار الروسي في التعامل مع الشركاء الدوليين، وخاصة الاتحاد الأوروبي، الذي يعد أكبر مستهلك للغاز الروسي. وتتوافق هذه العقلانية مع الحرص على المصالح الاقتصادية والسياسية لروسيا في تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، والحفاظ على استقرار سوق النفط والغاز العالمية. وتعكس هذه السياسة الروسية التزامها بمبادئ الشراكة والتعاون الدولي، وتعزز فرص التعاون المشترك في مجالات أخرى، مثل التجارة والاستثمار والتنمية الاقتصادية.

التوصيات

١. على الرغم من أن الحرب الروسية الأوكرانية تتعلق بحرب طويلة الأمد تتركز في جنوب وشرق أوكرانيا، وبالرغم من أن روسيا ستحتفظ بالقدرة على مهاجمة أهداف أخرى، إلا أنه يتعين على صناع السياسة الغربيين أن يعدّوا أنفسهم لذلك.

٢. يجب على الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها التشاور حول أهداف الحرب، وأنه في المدى القريب من غير المرجح أن ينطوي الجناح الغربي على وضع نهاية حقيقة للصراع أو تغيير النظام في روسيا.

٣. يجب على روسيا وضع سيناريو يتوافق مع مزايا مساحتها الهائلة واقتصادها المرن وصعوبة تعرضها لضربات انتقامية من الخصم وتكون مثل هذه الاستراتيجية قابلة للتطبيق.

قائمة المصادر والمراجع

١. الهام وحيد دحام، العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التنمية الاقتصادية، المديرية العامة للعلام والطباعة والنشر، أربيل: العراق، ٢٠١٢

٢. أحمد القرني، أوكرانيا في الجيوبوليتيكية الروسية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السعودية، ٢٠٢٢

٣. أحمد محمد أبو زيد، الأزمة الأوكرانية والحرب الباردة في فهم الواقع الدولي، معهد العربية للدراسات، دبي، ٢٠١٤

٤. أنور ماجد عشقي، الاستراتيجية الأمنية العربية لمواجهة العولمة: التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة. مركز الدراسات والبحوث. السعودية: الرياض، ٢٠٠٦

٥. بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية، ط: ١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ٢٠١٠

الرسائل العلمية

١. أحمد طالب، الأسس النظرية العامة لإدارة الأزمات، رسالة ماجستير. جامعة بابل. كلية الاقتصاد والإدارة، ٢٠١٦

٢. حريش لخضر، دور العامل العسكري في السياسة الخارجية الروسية (خلال فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين)، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور الجفلة، ٢٠١٦_ ٢٠١٧

٣. خولة بوناب،. تأثير البعد الطاقوي الأوروبي للسياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي. رسالة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة محمد بوضياف _باتنة_ ٢٠١٦

المجلات العلمية

١. إبراهيم عبيد، ونعمة سرور، االسلوك االروسي تجاه أزمتي جورجيا_ أوسيتيا االجنوبية ٢٠٠٨، وأوكرانيا_ االقرم ٢٠١٤، مجلة تاريخ المغربي العربي، عدد٨ ٢٠١٧

٢. أسماء حداد، روسيا واالتداعيات االجيوسياسية لأزمة االقرم في ظل االتنافس االدولي على أوراسيا، مجلة المركز الجامعي أحمد بن يحيى، تيسمسيلت، الجزائر، مج ٩، عدد ٤، ٢٠١٨